

جائحة «كوفيد-١٩» والبيئة والنظم الغذائية: الاحتواء والتأقلم وإعادة البناء بطريقة أفضل

الرسائل الرئيسية

Covid-19 Green Recovery Working Paper Series

الرسائل الرئيسية

١. استثمرت الحكومات بأנحاء العالم نحو ٩ تريليون دولار أمريكي في مواجهة الآثار الاقتصادية لجائحة «كوفيد-١٩». وهذه الاستثمارات من شأنها الإسهام في تحقيق التقدم على صعيد أهداف التنمية المستدامة وأهداف تغير المناخ حال انتظامها ضمن إطار عمل يدعم التعافي الاجتماعي-الاقتصادي والاستدامة الاجتماعية-الاقتصادية. ويجب رصد أوجه الاتفاق حتى يتسنى تحقيق الكثير من المزايا المتزامنة وتوجيه مسار التعافي توجيهاً أفضل.

تشكل جائحة «كوفيد-١٩» أزمة عالمية غير مسبوقه على الصعيدين الصحي والاقتصادي؛ إذ وصل إجمالي التحفيز المالي والنقدي الهادف إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد وتأمين مصادر كسب الناس في إطار الاستجابة العالمية للجائحة إلى نحو ٩ تريليون دولار أمريكي، أي ما يعادل ٦.٣ في المائة من إجمالي الناتج العالمي. غير أن الاستثمار المذكور قد تجاهل -حتى الآن- أوجه الارتباط بالبيئة، بما في ذلك ضرورة منع حدوث المزيد من الخسائر والتدهور في المواطن الطبيعية، فهو مرتبط بانتقال العدوى من الحيوان إلى الإنسان وبانتشار الأمراض الحيوانية المصدر مثل «كوفيد-١٩». ومن ثم، فإن التحفيز المالي الموجه إلى الاقتصاد الأخضر أو الاستثمار في رأس المال الطبيعي ما هو إلا النذر اليسير.

يتطلب مفهوم «إعادة البناء بشكل أفضل» تخصيص هدف استثماري لضخه في مجال التنمية المستدامة؛ كما يجب أن يعول على التغييرات الإيجابية الملموسة في سلوك البشر وتفكيرهم خلال الأزمات، بما يشمل كيفية التنقل وكيفية إنتاج الغذاء واستهلاكه، فضلاً عن كيفية استغلال الموارد البيئية. ويقتضي ذلك مضافة جهود الحكومات والقطاع الخاص وكل المعنيين، ذلك بأن الطبيعة المعقدة والمتشابكة عالمياً لهذا التحول المنشود تقتضي تعاوناً عديد الأطراف، بالإضافة إلى رصد آثار الاستثمارات ومشاركة النتائج الإيجابية، إذ أفرزت الأزمة موقفاً جديداً بما يوجب أسلوباً جديداً في التفكير والعمل.

- يجب أن يستند مفهوم «إعادة البناء بشكل أفضل» إلى نموذج عالمي (لا محلي) من تقديم المعونات والمساعدة الإنمائية. وقد أثبتت الجائحة أن الحدود الوطنية لا اعتبار لها حال وجود قضايا عالمية في مجالات مثل الصحة والأمن الغذائي والاستدامة. كما أن المسطحات الخضراء والمناطق الإيكولوجية والارتباط الوثيق بين الصحة والبيئة والأنشطة الاقتصادية لهي سمات رئيسة توجب التعامل معها من منطلق تعاووني.



Roberto Carlos

٢. تزيد جائحة «كوفيد-١٩» من الفقر، وتقيّد فرص الحصول على الغذاء. لكن تحقيق الأمن الغذائي من حقوق الإنسان الأساسية التي تستحق موقع الأولوية القصوى على الدوام. ومن المعلوم أن الأمن الغذائي أثناء الجائحة يعد شرطاً مسبقاً للنجاح في مكافحة الفيروس. فالجائع لا يقبل تدابير من قبيل التباعد الاجتماعي والإغلاق.

- يقدر البنك الدولي أن الانكماشات الاقتصادية قد تدفع بنحو ٧٠ إلى ١٠٠ مليون نسمة إلى براثن الفقر الشديد خلال ٢٠٢٠. وبالمثل، فإن عدد من يعانون من الجوع الحاد قد يتضاعف من ١٣٥ مليون إلى ٢٦٥ مليون بحلول نهاية العام. وتُعدّ النساء أشدّ عرضةً للتأثر بعواقب الجائحة على نحو غير متناسب، وذلك لأنهن القائمات على الأمن الغذائي والمائي للأسرة.
- لم ترتفع أسعار الغذاء العالمية حتى الآن خلال الجائحة، ويُتوقع لها أن تظل مستقرة. كما كان معدل الانقطاع في التجارة العالمية للمنتجات الزراعية محدوداً، لكن انخفاض القوة الشرائية المرتبط بفقدان الدخل يهدد الأمن الغذائي. كما أن فرص الكثير من الفقراء في الوصول إلى الأسواق واقتران ذلك بالفقر قد يؤديان إلى استهلاك أغذية ذات قيمة غذائية أقل. كذلك حدثت انقطاعات في سلسلة الإمداد بالكثير من البلدان، وأدى فرض قيود على الصادرات في بعض البلدان إلى وقف تدفقات المنتجات الغذائية. وأخيراً، أدت الجائحة إلى انقطاع في حركة العمالة المهاجرة بسبب قيود السفر، وكشفت عن اعتماد نظمنا الغذائية على العمالة الرخيصة القادمة من بلدان ومناطق أخرى.

٣. ليس لدينا حتى الآن سوى معلومات محدودة عن الآثار الحقيقية لجائحة «كوفيد-١٩» في البيئة والنظم الغذائية وأهداف التنمية المستدامة. ويفيد التحليل الأولي بأن الاستثمارات المبذولة في التعافي الاقتصادي لا تتصدى لمسألة الاستدامة بالقدر الكافي، بل تركز على إدارة المخاطر الاقتصادية العاجلة. أما احتمال تقويض الجائحة للتنمية المستدامة -لا سيما النظم الغذائية المستدامة- فلم يحظ بالانتباه بعد.

- يجب رصد أثر الأزمة الصحية والاقتصادية في أهداف التنمية المستدامة رسداً وثيقاً؛ ذلك بأن الكثير متوقف على مدى نجاح الاستثمارات والجهود في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والاستناد في ذلك إلى تدابير واضحة وشفافة تدعم أهداف التنمية المستدامة؛ علماً بأن النظم الغذائية كقيلة بدعم أو تعطيل التقدم نحو الكثير من الأهداف البالغ عددها ١٧ هدفاً، ومن بينها القضاء على الجوع (٢)، والصحة الجيدة والرفاه (٣)، والمساواة بين الجنسين (٥)، والعمل اللائق ومو الاقتصاد (٨)، والعمل المناخي (١٣). لذا يجب على البلدان والوكالات الدولية وجميع أصحاب الشأن تحديد طبيعة التهديد الذي تفرضه الجائحة على النظم الغذائية، مع إرداف ذلك بقرارات جريئة لإعادة البناء بشكل أفضل حرصاً على تحقيق الأمن الغذائي في الحاضر والمستقبل.



- ألحق التراجع الاقتصادي ضرراً مستمراً بالنظم الإيكولوجية من خلال الاقتطاع من الميزانيات التي كانت مخصصة لإدارة المناطق المحمية. وقد أعلن الاتحاد الأفريقي عن تأجيل كثيرٍ من أنشطة الإدارة المستدامة للغابات، وفي بعض الحالات إلغائها بالكامل، كما أشار إلى حالات متزايدة من الصيد غير المشروع. وكان معدل إزالة غابات الأمازون قد ارتفع بشكل هائل في الأشهر الأخيرة بينما تُجاهد أمريكا الجنوبية في مكافحة الجائحة. وتلك المستجدات تزيد من خطر ظهور أمراض حيوانية المصدر جديدة. إن انتقال المرض من الحيوان إلى الإنسان هو مصدر ٧٥ في المائة من الأمراض المعدية، وتُشير الأدلة إلى أزمة التنوع البيولوجي بوصفها عاملاً مساهماً في ظهور جائحة «كوفيد-١٩». ومن اللازم أيضاً تحليل المخاطر المحدقة بصحة الإنسان جراء عمليات الماشية الصناعية، وتحليل تلك المخاطر واستجلاء أثرها في البيئة.



- قد يلجأ العاطلون عن العمل في الدول الجزيرية والمناطق الصحراوية إلى الصيد طلباً للغذاء وتوليد الدخل، وهو ما قد يزيد الضغوط الواقعة على الأرصدة السمكية القريبة من الشواطئ. كما أن الجائحة قد تضاعف حدة أنشطة الصيد صغيرة النطاق غير المنظمة وغير المسجلة، في حين أن هبوط الطلب بمناطق أخرى قد يزيد من حدة الفقر في المجتمعات المعتاشة بالصيد.
- كشف بحث جديد عن أن التعرض طويل الأمد لتلوث الهواء قد يكون من أبرز العوامل المساهمة في حدوث وفيات «كوفيد-١٩» في أنحاء العالم. وتُساهم النظم الغذائية الزراعية في المعدل العام لتلوث الهواء، لا سيما عبر حرق القش بعد حصاد المحاصيل ذات العيدان.
- تقضي النساء والفتيات في أنحاء كثيرة من العالم ساعاتٍ كل يومٍ في جلب الماء أو الانتظار في طوابير مزدحمة أمام بائعي المياه، الأمر الذي قد يزيد مخاطر تعرضهن للفيروس. ومن جهةٍ أخرى، فإن الحجر المنزلي وحظر التجول قد يحُدّان من إمكانية الحصول على الماء والنظافة الصحية.
- تتوقع الوكالة الدولية للطاقة انخفاض إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٨ في المائة خلال ٢٠٢٠. لكن تلك الانبعاثات ستزيد مجدداً بالتوازي مع التعافي الاقتصادي إلا إذا تُرجم مفهوم جهود إعادة البناء بشكل أفضل إلى عمل جاد. وفي هذا الإطار، سيكون رصد معدلات انبعاث ثاني أكسيد الكربون أثناء التعافي الاقتصادي من عوامل نجاح التعافي الأخضر. وينبغي ألا تؤدي الجائحة إلى تعطيل العمل على تقليص الانبعاثات لأن أزمة المناخ قائمة بالفعل. وأشار تقرير فجوة الانبعاثات ٢٠١٩ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ضرورة الاستمرار في تقليص الانبعاثات بنسبة ٧.٦ في المائة كل عام على مدار الأعوام العشرة المقبلة من أجل خفض معدل الاحترار العالمي إلى ١.٥ درجة مئوية.

٤. ما الذي نحتاج إليه: تسع مقترحات للعمل

يجب على خطة التنمية المستدامة العالمية أن تعزز قدرة النظم الغذائية على الصمود واستدامتها من خلال إطار سياسات وإجراءات تتسم بأنها (١) تراعي العتبات البيئية وعمليات التسوية؛ (٢) تعزز الأمن الغذائي والأنظمة الغذائية الصحية؛ (٣) تحسّن سبل العيش الريفية وتصونها؛ (٤) تتصدى لأشكال عدم المساواة والظلم التي ظهرت خلال الأزمات والتي ستستشري خلال الفترة الانتقالية ما بعد «كوفيد-١٩». سيتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوراً مهماً في ضمان ألا نغفل عن هذه الاعتبارات الهامة في خضمّ عملية إعادة البناء على نحوٍ أفضل. نقترح اتباع التدابير التسعة الآتي ذكرها:

- **المقترح ١** - الاتساق مع الاتفاقيات العالمية: يجب أن يتسّق التعاون الدولي بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة -حيثما أمكن- مع التدابير المالية الطارئة الرامية إلى منع الركود العالمي بما يكفل مراعاة الغايات العامة لأهداف التنمية المستدامة وأحكام اتفاقية باريس؛ علماً بأن الاستثمارات المبدولة لاستعادة النمو الاقتصادي قادرة على تحقيق فوائد عديدة في سبيل تحقيق الأهداف والاتفاقية العالمية.
- **المقترح ٢** - تحقيق الأمن الغذائي: لن تتكل تدابير تخفيف الجائحة وتعزيز التعافي الاقتصادي بالنجاح إلا بضمان الأمن الغذائي؛ ففقدان الوظائف وازدياد الفقر يقللان فرص الوصول إلى الغذاء. كما يلزم تلبية احتياجات الأمان الاجتماعي وشبكات نقل الأغذية بما يحد من الفاقد والهالك، على أن يتواءم ذلك مع العمل على تعزيز الإنتاج الغذائي المحلي.
- **المقترح ٣** - إمدادات العمالة: يلزم العمل من أجل تيسير حركة العمالة في قطاع الأغذية الزراعية حتى يتسنى تلبية معدلات الطلب على خدماتها بصورة أفضل. ويجب أن يتواءم ذلك مع تدابير لمنع انتشار «كوفيد-١٩» بين عمال المزارع وعمال المنتجات الغذائية، وذلك من خلال الارتقاء بظروف عملهم.
- **المقترح ٤** - قياس جهود «منع الضرر» ومتابعتها: ينبغي أن تتوافق تدابير التعافي -بحد أدنى- مع معيار «منع الضرر» ومع آلية منسقة تفي بالمتطلبات المسبقة بغية قياس الآثار البيئية الناجمة عن سياسات التعافي من «كوفيد-١٩»، ورصد تلك الآثار. كما يجب على البلدان والوكالات الدولية تقييم التبعات الاجتماعية والتبعات الواقعة على رأس المال الطبيعي الأوسع نطاقاً جراء سياسات الاستجابة، وما يرتبط بذلك من مختلف حزم التحفيز المالي. ويجب اغتنام فرص القفز نحو استثمارات خضراء وتعزيز الحلول الطبيعية لإعادة البناء بشكل أفضل. وينبغي متابعة معدلات التعافي وحزم التحفيز قياساً على مؤشرات التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- **المقترح ٥** - اليقين بأن فرص «الربح للجميع» موجودة، والسعي لاغتنامها: تبين أن الاستثمارات في رأس المال الطبيعي لدعم قدرة النظام البيئي على الصمود والتجدد، بما فيها استعادة الموائل الغنية بالكربون والزراعة المراعية للمناخ، تتمتع بتأثير مُضاعف طويل الأمد وإيجابي كبير على المناخ. التنظيف البيئي، والاستثمار المستدام في الزراعة، وحماية الموارد الطبيعية، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، تنطوي على إمكانية إحداث آثار إيجابية على المدى القصير، فضلاً عن فوائد بيئية على المدى الأبعد.
- **المقترح ٦** - الماء: ثمة آفاق قوية لتحسين كفاءة البنية الأساسية القائمة للمياه تحسناً قوياً من حيث تقليل استخراج الماء استخراجاً غير قانوني، وكذلك من حيث تحفيز الزراعة وفق النظم الموفرة للماء. سيؤثر شح المياه تأثيراً سلبياً في الأمن الغذائي، وسيؤدي إلى تنافس بين مختلف أوجه الطلب على الماء. وقد أكدت جائحة «كوفيد-١٩» أهمية وجود مياه نظيفة لأغراض التصحاح. كما أن إتاحة الماء من قضايا الإنصاف/القضايا الجنسانية التي يجب حلها.
- **المقترح ٧** - أسواق اللحوم: يجب اتخاذ خطوات لتنظم تجارة الحيوانات بغية تقليل فرص ظهور وباء جديد، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض، ودعم سبل العيش بالمناطق الريفية.



- **المقترح ٨** - استغلال الأدوات المتاحة لتطبيق نهج النظم الغذائية: توجد أدوات للتقييم مثل إطار TEEBAGriFood الذي ثبت صوابه. وينبغي توظيف تلك الأدوات في إدراك قيمة خدمات النظم الإيكولوجية، ومراعاة رأس المال البشري والاجتماعي في التقييمات، وتطبيق التقييم على سلسلة القيمة بالكامل.
- **المقترح ٩** - نهج توحيد الأداء في مجال الصحة ينبغي أن تخرج الوكالات الدولية والدول الأعضاء من الأزمة مزوّدين بخطة تنفيذ دولية لنهج «توحيد الأداء في مجال الصحة»، وهو نهج متكامل يمنع ويحد من التهديدات القائمة في مواضع التواصل بين الحيوان والإنسان والنبات والبيئة.